

المسودة الثانية المنقحة للموقف الأفريقي المشترك لعملية مراجعة بكين +30
الإعلان السياسي لأفريقيا لعملية مراجعة +30
الدورة التاسعة والستين للجنة وضع المرأة المقرر عقدها من 10 – 21 مارس 2025

الديباجة

1. نحن، الخبراء الأفريقيين من وزارات النوع الاجتماعي/المرأة، الشباب، الشؤون الاجتماعية وممثلو الحكومات الأفريقية، المجتمعون في أديس أبابا، جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية، بتاريخ 1 و 2 نوفمبر 2024، تحضيراً للدورة التاسعة والستين (69) للجنة وضع المرأة، لمراجعة تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بكين، وتحديد الأولويات لمعالجة التحديات المتبقية؛

2. نقر بعملية لجنة وضع المرأة باعتبارها أحد أهم العمليات المعيارية للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

3. ندعو إلى إعادة تنشيط لجنة وضع المرأة من خلال نهج تصاعدي لضمان الاستماع إلى منظمات المجتمع المدني والشباب والفئات المهمشة الأخرى وأخذها في الاعتبار.

4. بالنظر إلى التوصيات الواردة في المراجعة، وكافة التوصيات الأخرى، بما في ذلك تلك الواردة في الإعلان السياسي المعتمد في 2020، كنتيجة للدورة الرابعة والستين للجنة وضع المرأة، فضلاً عن الأولويات السبع الرئيسية للاستراتيجية الجماعية التي اتفقت عليها واعتمدها الدول الأعضاء الأفريقية في استعراض بكين +25،

5. نؤكد مجدداً التزامنا بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030، قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325، اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وبرنامج العمل من أجل المستقبل، وكافة الصكوك العالمية والإقليمية والوطنية الأخرى الرامية إلى تعزيز وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحقوق المرأة.

6. نعيد كذلك التأكيد على كافة صكوك الاتحاد الأفريقي المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وحقوق وتمكين جميع النساء والفتيات، على النحو الوارد في أجندة 2063، وبروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا (بروتوكول مابوتو)، والإعلان الرسمي للاتحاد الأفريقي لعام 1993 بشأن المساواة بين الجنسين في أفريقيا.

7. **نقدر** الجهود المبذولة على مر السنين لتنفيذ الصكوك القارية المذكورة أعلاه ومنهاج عمل بكين من خلال مبادرات خاصة، مثل حملة إنهاء وفيات الأمهات، وحملة إنهاء زواج الأطفال، وإنهاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

8. **تشجعنا** بالتدابير التي اتخذها الاتحاد الأفريقي لتعزيز الآلية المؤسسية للمساواة بين الجنسين وحقوق وتمكين المرأة، بما في ذلك تحقيق التكافؤ بين الجنسين في تعيين المفوضين، وإنشاء مديرية للنوع الاجتماعي والشباب، وإنشاء مركز لتعليم النساء والفتيات، وتعيين مبعوث خاص للاتحاد الأفريقي معني بالمرأة والسلام والأمن، والمقرر الخاص المعني بحقوق المرأة في أفريقيا.

9. **نشيد** بلجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) لدعمها عملية المراجعة ما يتماشى مع اتفاقية الشراكة وبالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى.

10. **نعترف** بإسهامات الحركة النسائية الأفريقية ومنظمات المجتمع المدني والفتيات والشابات في عملية مراجعة بكين +30، وبقدرتها على التنظيم عبر الأجيال للتأثير في المقاييس المعيارية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

11. **نرحب** بتقرير المراجعة الإقليمية الأفريقية لتنفيذ منهاج عمل بكين +30.

12. **نحتفي** بالتقدم والإنجازات التي حققتها الحكومات والشعوب الأفريقية خلال الخمس سنوات الماضية في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بكين في تعزيز وحماية حقوق المرأة والفتيات على الرغم من انتشار التحديات المستمرة والجديدة.

13. **نلاحظ بقلق عميق** أنه على الرغم من هذه الإنجازات، فإن أفريقيا ليست على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ منهاج عمل بكين وإعلانه بحلول عام 2030.

14. **نلاحظ** أن أسباب أن أسباب هذا التقدم البطيء يمكن أن تعزى من جهة إلى عوامل داخلية مستمرة وجديدة مثل عدم كفاية الإرادة السياسية، وضعف الترتيبات المؤسسية، ومحدودية الموارد المالية، والأعراف الأبوية المتجذرة، والتدفقات المالية غير المشروعة، واستمرار الفجوات في البيانات المتعلقة بالجنسين.

15. **نلاحظ** كذلك تأثير العوامل الخارجية بما في ذلك أزمة الديون، وتأثير الصدمات العالمية المتعددة (تغير المناخ، وجائحة كوفيد-19، والصراعات المسلحة) والسياق الجيوسياسي المتغير.

16. **ومن** هذا المنطلق، نعرب عن قلقنا العميق إزاء عواقب عبء الديون (على الرغم من وفرة الموارد الطبيعية ورأس المال البشري) وأزمة المناخ والصراع والفساد على المرأة.

17. **ندرك** أن التنمية الشاملة تتطلب استثماراً مدروساً في تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، بما في ذلك من خلال تحويل نظام الاقتصاد الكلي بأكمله وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص الشركات متعددة الجنسيات على أساس مبادئ الشفافية والمساءلة واحترام حقوق الإنسان.

18. **بالنظر كذلك** إلى الالتزامات التي تم التعهد بها في إطار الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، والعمل اللائق للجميع، نؤكد أن نقص العمل اللائق يؤثر على كافة العمال المنزليين والعمال المهاجرين والعاملين في الاقتصاد غير الرسمي، ومعظمهم من النساء.

19. **نلتزم** بتسريع تحقيق المساواة بين الجنسين **إعمالاً لحقوق المرأة، وتمكين المرأة،** واتخاذ التدابير اللازمة ذات الصلة لمواجهة التحديات المستمرة والجديدة في تنفيذ هذه الالتزامات بالتعاون مع ممثلي الشباب الأفريقي والمجتمع المدني وحركة المرأة، وكذلك مع ممثلي مجموعة الخبراء.

20. **بعد النظر** في تقرير المراجعة بشأن تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بكين، فإننا نتفق على العمل بشكل جماعي مع كافة فروع الحكومة والشباب والمجتمع المدني والقطاع الخاص، بشأن الإجراءات ذات الأولوية الحاسمة التالية، لضمان التنفيذ الكامل والفعال والسريع لإعلان ومنهاج عمل بكين، وتعزيز المكاسب التي تحققت بالفعل، فضلاً عن معالجة التحديات المستمرة والجديدة،

نلتزم بالإجراءات التالية لتوجيه موقف أفريقيا في الإعلان السياسي الذي من المتوقع أن يُطرح لاعتماده بمناسبة الدورة التاسعة والستين للجنة وضع المرأة، في نيويورك في مارس 2025، بمناسبة الذكرى الثلاثين لإعلان ومنهاج عمل بكين.

المجموعة (1): التنمية الشاملة، الازدهار المشترك والعمل اللائق

أ. **بناء شراكات** لتأمين المشاركة الفعالة للمرأة والشباب فضلاً عن الفئات الأخرى من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المؤسسات العامة على كافة المستويات، منظمات المجتمع المدني، وشركاء التنمية، في كافة جوانب تخطيط وتنفيذ إجراءات التنمية بما في ذلك منطقة التجارة الحرة لأفريقيا.

ب. تهيئة بيئة مواتية لإحداث تغيير تحويلي حول النوع الاجتماعي على كافة مستويات صنع القرار.

ج. **الاستثمار** في خدمات وتسهيلات رعاية عالية الجودة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها، مع ضمان أن تكون أنظمة الحماية الاجتماعية مراعية للنوع الاجتماعي.

د. الاعتراف بإسهامات أعمال الرعاية والدعم غير مدفوعة الأجر من خلال إدماجها في الإحصاءات الوطنية وتوفير خدمات الحماية الاجتماعية.

ه. اتخاذ تدابير لسد الهوة في البيانات والادلة المتعلقة بالنوع الاجتماعي من خلال تحسين جمع وتحليل البيانات بشكل منتظم ، واستخدام الإحصائيات المتعلقة بالنوع الاجتماعي ، بما في ذلك عبر تعزيز قدرات الإحصائيين الوطنيين لتعزيز تنفيذ وتقييم السياسات والبرامج المتعلقة بحقوق المرأة.

و. استكشاف سبل مبتكرة لتعبئة الموارد المالية من أجل زيادة التمويل بشكل كبير لتطوير وتنفيذ برامج وسياسات مراعية للنوع الاجتماعي تتناول كافة حقوق النساء والفتيات، وخاصة العمل الكامل والمنتج واللائق.

المجموعة (2): حول الفقر: القضاء على الفقر ، الحماية الاجتماعية ، والخدمات الاجتماعية

حول القضاء على الفقر:

أ. تحسين تعبئة الموارد المحلية وتطوير نظم ضريبية تصاعدية، بما يضمن أن توزيع الثروة يعزز الاستثمار الاجتماعي والنمو الشامل والمستجيب للنوع الاجتماعي.

ب. دعوة الاتحاد الأفريقي إلى إحياء القرار المقترح لإلغاء الديون فضلاً عن المطالبة بالتعويضات التي من شأنها إعادة توجيه الموارد الأساسية نحو جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تعزز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

ج. فرض المساءلة والتدابير الرادعة لمنع الاستغلال غير المشروع للموارد والتدفقات المالية.

د. ضمان المساواة في حصول المرأة الريفية على الأراضي ورؤوس الأموال والتكنولوجيا لتحسين الخدمات الزراعية والبنية التحتية (الطرق والاتصالات والطاقة المتجددة والعمل المناخي)

التعليم

أ. الاستثمار في محور الأمية الرقمية والبنية التحتية الرقمية لسد الفجوة الرقمية بين الجنسين بما يضمن الشمولية.

ب. تعزيز ودعم التحاق الفتيات بمجالات العلوم والتقنية والهندسة والرياضيات وتوسيع نطاق المبادرات الرقمية.

ج. التصدي للتحدي الملح المتمثل في انتقال الشباب من المدرسة إلى عالم العمل.

- أ. معالجة كافة القضايا المتعلقة بالصحة والحقوق الجنسية الانجابية بين النساء والفتيات.
ب. التنفيذ الفعال لبروتوكول مابوتو من جميع جوانبه.

المجموعة (3): الحرية من العنف والوصم والقوالب النمطية

أ. **إتخاذ إجراءات للقضاء على كافة أشكال العنف** ، في أوقات النزاع، والظروف الانسانية، وأثناء فترات السلام النسبي، بما في ذلك معالجة عدم المساواة بين الجنسين والتمييز في كافة المجالات، على النحو المبين في قرار مجلس الأمن رقم 2467 (2019)

ب. **تعزيز** قدرة المسؤولين الحكوميين على تطوير وتنفيذ واتخاذ تدابير معينة ، بما في ذلك سياسات للقضاء على **كافة أشكال العنف ضد كافة النساء والفتيات بما في ذلك في مكان العمل**.

ج. **ضمان** أن تعالج برامج الحماية الاجتماعية على نحو صريح العنف ضد النساء والفتيات ، من خلال تضمين مكونات مثل الوصول إلى الملاجئ الطارئة والدعم النفسي والمساعدة القانونية وخدمات إعادة الإدماج للناجيات.

د. **تأمين تخصيص متزايد** للموارد المالية والبشرية لضمان حصول النساء والفتيات على خدمات استجابة عالية الجودة للعنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية كافية.

هـ. **دعم الحملات التي يقودها الاتحاد الأفريقي والحملات الأخرى لإنهاء زواج الأطفال والقضاء على ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث**.

و. **بذل جهود مدروسة للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات في الأماكن العامة**.

ز. **رفع مستوى المعايير الثقافية الإيجابية والاستثمار في المعايير والممارسات العرفية التحويلية من خلال دعم (إلتزام مجلس الزعماء التقليديين في أفريقيا) في دفع الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، والنهضة الثقافية الأفريقية ضمن روحية أوبونتو، التي تتضمن قيمها المعاملة المتساوية المحترمة والتضامن**.

المجموعة (4): الشراكة: المساواة ، المشاركة والمؤسسات المستجيبة للنوع الاجتماعي

أ. تعزيز الآليات الوطنية المتعلقة بالنوع الاجتماعي بتحديد صلاحياتها وسلطاتها بشكل واضح، وتزويدها بالموارد الكافية، والخبرة الفنية اللازمة للتأثير في السياسات وصياغة تشريعات وتصميم برامج، بالتعاون مع المؤسسات الحكومية ذات الصلة.

ب. تعزيز قيادة كافة أبطال المساواة بين الجنسين بما في ذلك القادة السياسيون والتقليديون والدينيون لتمكينهم من أن يكونوا نماذج للتغيير على كافة المستويات.

ج. تعزيز فعالية ومساواة المؤسسات على كافة المستويات في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لتعزيز بيئة غير تمييزية تعزز المساواة بين الجنسين وتمكين كافة النساء والفتيات فضلاً عن ضمان حصولهن على الخدمات العامة وحمايتهن والمساواة في الوصول إلى العدالة.

المجموعة (5): السلام: مجتمعات مسالمة وشاملة للجميع

أ. وضع واعتماد وتعزيز تنفيذ خطط عمل إقليمية فرعية ووطنية بشأن المرأة والسلام والأمن بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن رقم 1325.

ب. تنفيذ نظام حصص يؤدي إلى زيادة قيادة المرأة وتمثيلها ومشاركتها في منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام والعمل الإنساني والوساطة والاستجابة للأزمات على مستويات صنع القرار في حالات النزاع المسلح وحالات الطوارئ الإنسانية.

ج. تطبيق مبدأ التكافؤ بين الجنسين في الاتحاد الأفريقي المتمثل في التعيين والإبتعاث بنسبة 50% في المهام العالمية والإقليمية رفيعة المستوى لتعزيز السلام والأمن.

د. البناء على التقدم المحرز حتى الآن لزيادة تمثيل المرأة في كافة مستويات مؤسسات قطاع الدفاع والأمن واعتماد أهداف وطنية طموحة للقيام بذلك.

المجموعة (6): الحفاظ على البيئة والعمل المناخي وبناء القدرة على التكيف

أ. تخفيف وعكس الأثار السلبية للاستخراج الاستغلالي للموارد الطبيعية (التعدين وصيد الأسماك وقطع الأشجار وغيرها) على النظم الإيكولوجية والمجتمعات الشعبية والمحلية.

ب. وضع إطار عمل معياري لإنشاء ترتيبات مؤسسية من أجل زيادة مشاركة المرأة في السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالمناخ

ج. الاستثمار في الزراعة وخاصة إنتاج الأغذية بحد أدنى 10% من الميزانية الوطنية، كما ورد في إعلان مالابو بشأن الزراعة والأمن الغذائي في عام 2003 والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا لضمان حصول النساء المنتجات للأغذية على الموارد.

د. تقديم الدعم للمرأة والشباب المحليين وإعطاء الأولوية لهم التمويل والفرص مقابل منفذي المشاريع الدولية.

هـ. الاستفادة من قدرات المرأة على العمل من خلال تعزيز معرفتها ومشاركتها في مجالات مثل الزراعة والتجارة لتعزيز فعالية العمل المناخي.

و. تعزيز الأطر المؤسسية لضمان المساءلة الكافية والتعاون الفعال بين الوزارات المسؤولة عن شؤون النوع الاجتماعي وتلك المسؤولة عن تغيير المناخ.

ز. وضع وإنفاذ حصص خاصة بالنوع الاجتماعي واستهداف زيادة مشاركة المرأة في صنع القرار في القطاعات المتعلقة بالمناخ على كافة المستويات.

في الختام:

يجب اعتماد تدابير مختلفة كمسرعات للتنفيذ لكي تؤدي هذه الإجراءات المقترحة أثرها على نطاق واسع. تتمثل أهمها في التزامات أصحاب المصلحة، ووجود مؤسسات قوية، ولاسيما ملكية أفريقيا لعملية التنفيذ من خلال وضع كافة التدابير اللازمة، بما في ذلك تمويل هذه الإجراءات من موارد أفريقيا الخاصة.

حُرر في أديس أبابا بتاريخ 6 نوفمبر 2024